الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

انتخاب مجلس إدارة جديد لـ «الدانة» و«الأسماك المتحدة»

وافقت الجمعية العمومية العادية لشركة أسماك الدانة المتحدة على 8 بنود في جدول الأعمال بنسبة حضور 96٪ امس، وكان أهم ما وافقت عليه العمومية تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ديسمبر 2014 والمصادقة عليه، وعلى تقرير مراقبي الحسابات واعتماد الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للشركة وعقدت أيضا في نفس مقر الشركة الجمعية العمومية العادية لشركة الأسماك الكويتية المتحدة بنسبة حضور 100٪ وتمت الموافقة على كل بنود الجمعية العمومية.

يوسف لازم

تباطؤ أرباح بنوك الخليج بسبب انخفاض أسعار النفط

«ستاندرد آند بورز»: نمو أرباح البنوك دون الـ10٪ هذا العام

تراجع أسعار النفط متوقع أن ينعكس سلبا على أرباح البنوك الخليجية بنهاية العام

محمود عيسى

مع ترقب انطلاق موسم نتائج الربع الثالث، أصدرت وكالة ستاندرد آند بورز تقريرا توقعت فيه تباطؤ نمو أرباح البنوك الخليجية في الفصول المقبلة على خلفية تراجع أسعار النفط، وذلك بالرغم من ان هذه البنوك تمكنت من تحقيق نتائج طيبة في النصف الأول من 2015 بفضل تراجع الخسائر الناجمة عن الائتمان وبرغم استمرار الضغوط على هوامش الفائدة.

وتوقعت الوكالة ان تتوجه البنوك الخليجية إلى تبني سياسة أكثر تحفظا من ناحية نمو الأصول مع تراجع أسعار النفط والأثر الذي خلفه على النظرة المستقبلية للاقتصاد، مضيفة انه مما حد أيضا من نمو الأصول، تشديد أنظمة الرهن العقاري في السعودية، وتراجع المعاملات العقارية في الإمارات، إلى جانب تقليص مديونية الكيانات المرتبطة بالحكومة في قطر.

ودائع العملاء تفقد زخمها.. ارتفعت بـ 6٪ فقط خلال الربعين الأول والثاني

نمو الأرباح التشغيلية للبنوك يتراجع إلى 3٪ مقارنة مع 6٪ في 2014

هذا، وقد شمل تقرير الوكالة عينة من 26 مصرفا مصنفا في دول الخليج الست.

وقال محلل الائتمان في الوكالة سوها ارجان انه يبدو ان البنوك تبنت موقفا اكثر تشددا فيما يتعلق بنمو الأصول في ضوء تراجع أسعار النفط وتأثيره على النظرة المستقبلية لاقتصادات المنطقة.

وقالت الوكالة ان ودائع العملاء فقدت زخمها في النصف الاول من 2015، حيث ارتفعت هذه الودائع بمعدل سنوي 6٪ في الربعين الأول والثاني مقارنة مع أكثر من 10٪ في الفترات ربع السنوية الـ 8 الماضية. وتراجعت الودائع بشكل ملحوظ في بنوك الإمارات وبصورة اقل في السعودية، كما ان 6 مصارف من العينة البالغ عددها 26 مصرفا سجلت نموا سلبيا في الودائع في الربع الثاني.

ومضت الوكالة الى القول ان نمو الأرباح التشغيلية في البنوك الخليجية تراجع الى 3٪ مقارنة مع 6٪ في عام 2014 و10٪ في 2013.

من جانبه، قال المحلل في الوكالة تيموسين انجين: «ان دلائل الضعف بادية في كل من الأرباح الناجمة عن الفائدة وعن غير الفائدة. وببساطة يمكن القول ان الضغوط على هوامش الفائدة لم تتراخ بعد، وتنعكس معدلات الفائدة المنخفضة سلبا على نوعية الأصول، كما ان تكاليف التمويل آخذة في الارتفاع التدريجي، ولكن الربح الناجم عن غير الفائدة ساعدة على تعويض الضغوط على معدلات الفائدة الى حد ما، إلا انه قد ضعف برغم ذلك. وقد سجلت 6 بنوك من أصل 26 مصرفا تراجعا سنويا في ربحية الفائدة في النصف الأول من العام، بالاضافة الى مواطن ضعف اخرى مثل الرسوم المتحصلة لدى إصدار القروض، ورسوم الوساطة او السمسرة فضلا عن النشاطات في الأسواق المالية.

ورأت الوكالة ان نمو الأرباح كان متماسكا بفضل تراجع المخصصات الأمر الذي ساعد على تعويض تراجع ربحية العمليات التشغيلية وقد تراجعت المخصصات لدى البنوك الـ 26 بمعدل سنوي بلغ 9٪ في النصف الأول من العام، كما تراجع صافي الأرباح الى 4٪ سنويا في الربع الثاني مقارنة مع 7٪ في الربع الأول وأكثر من 10٪ في الفترات الفصلية الثالثة الماضية.

وختمت الوكالة بالقول ان تراجع خسائر القروض والائتمان في السنوات القليلة الماضية كان محركا أساسيا لنمو الأرباح وتحسين متوسط العائد على الأصول. إلا انه بعد 5 سنوات من التراجع، باتت خسائر الائتمان مرشحة للارتفاع لدى البنوك الخليجية في توجه يتماشى وتباطؤ النمو الاقتصادي فضلا عن التقلبات المتهورة في الأسواق المالية.

وبالتالي فإن الوكالة تتوقع تراجعا في الربحية الى ما دون 10٪ في 2015 وربما يتعمق الهبوط بصورة أكبر في عام 2016.

تقترب من 38,8 مليار دينار بنهاية يوليو

نمو ودائع القطاع المصرفي 5,4٪

محمود فاروق

أظهرت بيانات لبنك الكويت المركزي تحسن النمو السنوي في الودائع لدى القطاع المصرفي الكويتي بما فيها الودائع الحكومية بما يقترب من مليارى دينار بنسبة 5,4٪ في يوليو 2015 وهي الأعلى خلال العام، ليقترب حجم الودائع من 38,8 مليار دينار في يوليو 2015.

وتشير البيانات إلى ان النمو الذي اقترب من مليارى دينار جاء مدفوعا بزيادة سنوية ملحوظة في ودائع القطاع الخاص وهي الأعلى منذ أكثر من عام نسبتها 6,5٪ وبأكثر من مليارى دينار، على الرغم من تراجع الودائع الحكومية بنسبة 1,4٪ وبمقدار 74 مليون دينار على أساس سنوي في يوليو 2015.

انخفاض ودائع القطاع الخاص

وتشير البيانات إلى انخفاض ودائع القطاع الخاص على أساس شهري بنسبة 1,3٪ بنحو 453 مليون دينار إلى ما يزيد على 33,7 مليار دينار في يوليو مقارنة باستقرار شهدته في يونيو مسجلة نحو 34,17 مليار دينار.

بينما ارتفعت على أساس سنوي بنسبة 6,5٪ في يوليو بمقدار مليارى دينار عن 31,6 مليار في يوليو 2014، وهي تفوق مستويات النمو السنوية في يوليو خلال الأعوام الماضية.

واستقرت حصة ودائع القطاع الخاص عند 95,5٪ من إجمالي عرض النقود بمفهومها الأوسع (م3) الذي تراجع بنسبة 1,4٪ على أساس شهري إلى 35,3 مليار دينار في يوليو 2015.

الودائع الحكومية

وبخصوص الودائع الحكومية فقد تراجعت بنسبة 2,3٪ وبمقدار 122 مليون دينار، عن نحو 5,2 مليارات دينار في يونيو، بينما انخفضت الودائع الحكومية على أساس سنوي بنسبة 1,4٪ مقارنة بحوالي 5,1 مليارات دينار في يوليو 2014.

وقد انخفضت حصتها نسبيا إلى 13,1٪ من إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية، وتراجعت إلى 8,9٪ من إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك خلال يوليو 2015.

180 مليون دينار خسائر البورصة في جلسات ما بعد العيد

شريف حمدي

واصلت بورصة الكويت أدائها الضعيف في أسبوع ما بعد عطلة عيد الأضحى على مستوى مؤشراتها الثلاثة التي تواصل النزيف منذ فترة طويلة، لدرجة أن البورصة الكويتية باتت في صدارة البورصات الخليجية من حيث الخسائر منذ بداية العام الحالي بنسبة 12,5٪.

كما واصلت المؤشرات الوزنية تراجعها اللافت خلال الجلسات الماضية على الرغم من المؤشرات الإيجابية المتوقعة لأرباح الشركات التشغيلية لفترة الاشهر التسعة الاولى من العام الحالي.

أما المتغير الإيجابي الذي شهدته البورصة الكويتية في المحصلة الأسبوعية فهو ارتفاع حجم السيولة في السوق بنسبة 14٪، إذ بلغ إجمالي السيولة في الجلسات الأربعة الماضية (جلسات ما بعد العيد) نحو 54 مليون دينار بمتوسط يومي 13,5 مليون دينار، وذلك مقارنة مع 47,5 مليون دينار بمتوسط يومي 15,8 مليون دينار في الأسبوع الذي سبق عطلة العيد والذي اقتصر على 3 جلسات فقط.

والعامل الإيجابي في ارتفاع السيولة لا يتمثل في حجم الارتفاع، لكنه يكمن في أن السيولة بالكامل كانت مقابل عمليات شراء وبيع، وليس بسبب عمليات تبادلية كما حدث في جلسات ما قبل العيد على سهم البنك التجاري الذي استحوذ بمفرده على 15 مليون دينار تمثل نحو 32٪ من إجمالي السيولة.

بورصة الكويت تواصل انخفاض مؤشراتها

ارتفاع السيولة 14٪ بنشاط الأسهم القيادية.. والمؤشرات تواصل النزيف

وخسرت البورصة الكويتية 180 مليون دينار بنهاية تعاملات الاسبوع ببلوغ القيمة الرأسمالية 26,4 مليار دينار، وذلك مقارنة مع مكاسب في الأسبوع الماضي بلغت 375 مليون دينار، وبنهاية التعاملات ارتفعت خسائر القيمة الرأسمالية للبورصة بنسبة 11٪ منذ بداية 2015، وكانت «الأنباء» اشارت في تقريرها أمس أن البورصة الكويتية خسرت 6,4 مليارات دينار من القيمة الرأسمالية للسوق.

ومن أبرز العوامل المؤثرة في مجمل أداء السوق ما يلي:

● استمرار تراجع أسعار النفط في السوق العالمي، وهبوط سعر النفط الكويتي إلى مستويات 42 دولارا للبرميل، وهو ما يعني استمرار توقعات العجز المالي المحلي عند نحو 8 مليارات دينار، وهو الأمر الذي يلقي بظلاله السلبية على الاقتصاد المحلي بشكل عام والبورصة بشكل خاص.

● تأثرت البورصة نسبيا بتأجيل المحكمة الدستورية البت في مدى دستورية المادة 122 من قانون هيئة أسواق المال إلى جلسة 21 أكتوبر المقبل، وهي المادة التي ترتب عليها إحالة بعض المضاربين إلى النيابة، وهو ما يراه البعض سببا لتراجع السيولة في السوق الكويتية منذ تفعيل المادة قبل 3 سنوات.

وشهدت مؤشرات السوق تراجعات على النحو التالي:

● تراجع مؤشر كويت 15 بنهاية تعاملات الأسبوع 0,8٪ محققا خسائر بلغت 8 نقاط ليصل إلى 929 مقارنة مع 937 نقطة الأسبوع الماضي، وبذلك ارتفعت خسائر المؤشر الذي يقيس أداء أكبر الشركات الكويتية إلى نحو 12,3٪ منذ بداية العام الحالي.

● حقق المؤشر الوزني انخفاض بنسبة 0,7٪ من خلال خسارته 3 نقاط لرصيده ليصل إلى 386 نقطة، وبذلك زادت خسائر المؤشر الإجمالية في 2015 إلى نحو 12٪.

● خسر المؤشر السعري نحو 34 نقطة ليصل إلى 5720 نقطة، وبذلك زادت خسائر المؤشر خلال تعاملات العام الحالي إلى 12,5٪.

استبدال العملة القديمة من «المركزي» حتى 2025

بعد 21 عاما ينتهي العمل بالاصدار الخامس للعملة القديمة.. وفي الاطار الاصدار السادس للعملة الجديدة

محمود فاروق

بعد 21 عاما على إصدار العملة القديمة التي تم اصدارها في عام 1994، ودعت الكويت ظهر امس الإصدار الخامس من الأوراق النقدية الكويتية كعملة قانونية لتنتهي المدة المحددة لتبديل هذا الإصدار بالإصدار السادس من خلال البنوك المحلية مع انتهاء ساعات العمل المصرفي امس على أن يتم تبديل اى عملة قديمة لدى بنك الكويت المركزي فقط.

وطرح الإصدار الخامس للنقد الكويتي في الأسواق في الثالث من أبريل عام 1994 وتصدرت عبارة (وبه نستعين) الفئات الست للعملة وجاءت بتصميم مميز ومن الصعوبة بمكان تزويره. اما الإصدار السادس فقد طرحه بنك الكويت المركزي للتداول في 29 يونيو من عام 2014 قبل ان ينشر بالجريدة الرسمية في 19 ابريل الماضي القرار الخاص بشأن سحب جميع فئات أوراق النقد الكويتي من الإصدار الخامس من التداول ليمنع التعامل بجميع فئات هذا الإصدار بعدها.

وبحسب معلومات وردت لـ «الأنباء» فإن بنك الكويت المركزي قام بالتنسيق مع البنوك المحلية وشركات السحب الآلي وشركات عد وفرز الأوراق النقدية وشركات توفير الطوابع المالية بشأن وقف التداول بالإصدار الخامس بالوقت المحدد له وذلك بعد نجاح عملية طرح الإصدار السادس والتي تمت بسلاسة وسهولة وفي ضوء الإقبال الكبير عليه.

وتشير المعلومات بأن العملة الجديدة المتداولة في السوق بلغت 1,5 مليار دينار، في حين قدرت العملة القديمة غير المستبدلة بنحو اقل من 25 مليون دينار سيتم استبدالها من صناديق البنك المركزي خلال الفترات المقبلة.

وبحسب بيانات المركزي فإن فترة السماح الممنوحة لاستبدال العملة القديمة من بنك الكويت المركزى 10 سنوات أي حتى 2025/4/18 كحد أقصى لاستبدال ما تبقى نقديا من العملة القديمة كافية للغاية.